S

894

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2850
17 February 1989

ARABIC

مجلس الأمن

UN
FEB 21 1989
UN/SA COLLECTION

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخمسين بعد الالفين والثمانمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، الساعة ١٦/٣٠

الرئيس : السيد رانا	(نيبال)
الاعضاء : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد بيلونوغوف
اثيوبيا	السيد تاديسي
البرازيل	السيد نوغويرا باتيستا
الجزائر	السيد جودي
السنغال	السيد با
الصين	السيد لي لويي
فرنسا	السيد بلان
فنلندا	السيد تورنود
كندا	السيد كيرش
كولومبيا	السيد بنيالوسا
ماليزيا	السيد هاسمي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير كريسبين تيكيل
الولايات المتحدة الامريكية	السيد أوكون
يوغوسلافيا	السيد بييتش

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٠

إقرار جدول الاعمال

أُقر جدول الاعمال .

الحالة في الاراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لتونس لدى الامم المتحدة (S/20454)

رسالة مؤرخة في ٩ شباط/فبراير ١٩٨٩ موجهة الى رئيس مجلس الامن من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقة غير القابلة للتصرف (S/20455)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بناء على المقررات المتخذة في الجلسات السابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثلي الاردن واسرائيل وافغانستان واندونيسيا وجمهورية ايران الاسلامية وباكستان والبحرين وبنغلاديش وبنما وتركيا وتشيكوسلوفاكيا وتونس والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الالمانية والجمهورية العربية السورية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزمبابوي والسودان وقطر وكوبا والكويت ولبنان ومصر والمغرب ونيكاراغوا والهند واليابان واليمن واليمن الديمقراطية الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس ، وأدعو ممثل فلسطين الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد صلاح (الاردن) ، والسيد بيين (اسرائيل) ، والسيد دوست (افغانستان) ، والسيد الترمذي (اندونيسيا) ، والسيد محلاتي (جمهورية ايران الاسلامية) ، والسيد شاه نواز (باكستان) ، والسيد الشكر (البحرين) ، والسيد محيي الدين (بنغلاديش) ، والسيد كام (بنما) ، والسيد أكسين (تركيا) ، والسيد زابوتوتسكي (تشيكوسلوفاكيا) ، والسيد غزال (تونس) ، والسيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) ، والسيد أودوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ،

والسيد زاخمان (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ، والسيد المصري (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد كيتيكون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) ، والسيد موديينفي (زمبابوي) ، والسيد آدم (السودان) ، والسيد النصر (قطر) ، والسيد ابو الحسن (الكويت) ، والسيد فاخوري (لبنان) ، والسيد بدوي (مصر) ، والسيد بنونة (المغرب) ، والسيد سيرانو كالديرا (نيكاراغوا) ، والسيد غاريخان (الهند) ، والسيد كاغامي (اليابان) ، والسيد سلام (اليمن) ، والسيد الالفي (اليمن الديمقراطية) ، المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس ، وشغل السيد القدوة (فلسطين) ، مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل الامارات العربية المتحدة يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة اقترح ، بموافقة المجلس ، دعوة هذا الممثل الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق ، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

ولعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة) المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله . ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/20463 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من اثيوبيا ، والجزائر ، والسنغال ، وكولومبيا ، وماليزيا ، ونيبال ، ويوغوسلافيا .

السيد بنيالوسا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أضم صوتي الى أصوات الذين تكلموا من قبل في هذه المناقشة لكي أعرب عن سرورنا اذ نرى نيبال تترأس مجلس الامن . ولسنوات عديدة ارتبطت كولومبيا بنيبال ، وهي بلد غير منحاز ، بروابط الصداقة والتعاون . وقامت نيبال بدور نشط للغاية في هذه المنظمة منذ أن أصبحت عضوا في عام ١٩٥٥ . كما استجابت بسخاء خاص لطلبات الاشتراك في قوات الامم المتحدة لحفظ السلام .

ويسرنا ، كذلك ، أن يشغل سفيرها السيد رانا مقعد الرئاسة ، وقد تميز خلال عمله الطويل الناجح في السلك الدبلوماسي لبلده ، كما اضطلع بدور هام في حركة عدم الانحياز ، كل هذه العوامل ، علاوة على خصاله الشخصية العديدة ، تضمن النجاح في أعمال المجلس .

كما أننا نود أن نشكر السيد رجالي سفير ماليزيا على الاسلوب الفعال الذكي الذي ترأس به أعمال المجلس في الشهر الماضي .

إننا نشترك في مناقشة اليوم باحساس من خيبة الامل والاحباط الشديدين ؛ فبعد اثنين وأربعين عاما لا يزال موضوع العلاقات بين البلدان العربية واسرائيل مصدر قلق للمجتمع الدولي نظرا لتأثيره في السلم .

إننا نجيء اليوم هنا لنحتج على الطريقة الوحشية اللاإنسانية التي تتعامل بها قوات الاحتلال الاسرائيلية مع الانتفاضة الفلسطينية . وكما طمح الشعب اليهودي بحق الى تقرير المصير منذ اثنين وأربعين عاما ، فإن سكان الاراضي المحتلة يشاركون المطمح ذاته . إن المعاملة البوليسية هناك ، وأحداث العام الماضي ، والصيغ المصطنعة التي استخدمت للسيطرة على تلك الاحداث ، ليس هناك ما يبررها ، وقد رفضها السكان ، ولهم الحق في ذلك . والانتفاضة في الاراضي مشكلة سياسية في المقام الاول ، ويجب أن تعامل على هذا النحو .

ولا يمكننا أن نخدع أنفسنا ، فبعد اثنين وعشرين سنة من الاحتلال ، يتوق الشعب الفلسطيني أكثر من أي وقت مضى الى تقرير المصير . إن أولئك الذين يحتجون ويضحون بحياتهم اليوم ، لم يكونوا قد ولدوا ، أو كانوا أطفالا عندما بدأت اسرائيل احتلالها . إنهم ينتمون الى جيل نشأ وترعرع تحت الاحتلال الاسرائيلي .

ولا بد أن يدرك الشعب الاسرائيلي الرفض العالمي للطريقة التي يحاولون بها السيطرة على الانتفاضة الفلسطينية ، وما يترتب عليها من نتائج . وأود أن أستعيد كلمات ديفيد بن غوريون التي نطق بها في الكنيست في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٠ اذ قال : "بدون تعاطف الامم الاخرى ، لا يمكن للجيش الاسرائيلي أن يضمن لوحده السلم لاسرائيل" .

إننا نضم صوتنا الى صوت المتكلمين السابقين في المطالبة ، كما فعل مجلس الامن مرات عديدة ، بأن تتقيد اسرائيل فورا باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، في الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وكما أقر المجلس ، أن تكف فورا عن انتهاج السياسات والممارسات التي تنتهك أحكام اتفاقية جنيف .

وكان من رأي كولومبيا دائما أن الحالة في الشرق الاوسط ، على الرغم مما يكتنفها من قتامة ، يزداد الامل في تحسنها بالعودة الى نص وروح القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يُجمل ، بعد واحد وعشرين عاما ، ما يمكن أن يعتبر نقطة البداية لضمان السلام في المنطقة . ومنذ إنشاء الامم المتحدة تحتفظ كولومبيا بموقف متوازن ومتعادل بالنسبة لمشكلة الشرق الاوسط . وتتضمن عناصر القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وعدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة ، وانسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي المحتلة ، وانهاء حالة الحرب ، واحترام السيادة ، والسلامة الاقليمية ، والاستقلال السياسي لكل الدول في المنطقة ، وحقها في أن تعيش في سلم داخل حدود آمنة معترف بها ، دون تهديد ، وآمنة من أعمال القوة ، والاعتراف بهذه الحقوق .

وقد قدرت كولومبيا بارتياح الموقف الذي اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني والسيد عرفات حيث أنهما أكدا بهذا ، من جديد التزام الشعب الفلسطيني بمبادئ الامم المتحدة ومقاصدها . كما أنهما أدانا التهديد بالقوة ، والعنف ، والارهاب ، وانتهيا الى تأييد تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية . وبقدر كبير من الواقعية والشجاعة نشيد به دعي كل الاطراف المشتركة في النزاع ، ولا سيما اسرائيل ، الى اقرار السلم في المنطقة في كرامة ، وحرية ، وأمن لكل الدول ، تحت رعاية الامم المتحدة .

لقد أيدنا دائما عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، مع اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة . إن ارجاء عقد المؤتمر الى أجل غير مسمى قد جلب مصاعب خطيرة لكل بلدان المنطقة لا ينبغي أن تستمر في إرجائه الى ما لا نهاية بحجة أننا لا نثق في حسن نوايا الطرف الاخر . دعونا نختبر حسن النوايا هذا على مائدة المفاوضات .

إن الدعوة إلى حل عادل أمر يستحق الاهتمام العالمي . وترى بلادنا أن أي عمل إيجابي وبنّاء من جانب أي طرف من الأطراف يجب أن ينظر إليه بحسن نية وإخلاص . ونحن على اقتناع أن السبيل المفضي إلى الحوار في إطار السعي إلى السلم طويل وشاق ، غير أن إزالة العقبات التي تعترض طريقه يجب أن يُنظر إليها على أنها تقدم حقيقي وينبغي ألا تجابه بالرفض فكل خطوة تنم عن الثقة لابد وأن تؤدي إلى غيرها من الخطوات . لقد أريقت دماء كثيرة وأصبحت المعاناة جسيمة . ونحن نأمل أن تلجأ أطراف النزاع الى التفاوض بدلا من العنف وأن تتسم بالاعتدال بدلا من التطرف وأن تتحلى بالاستجابة البناءة بدلا من الرفض .

واليوم ، نود أن نؤكد الكلمات التي أعرب عنها الأمين العام إذ قال :

"من الواضح أن المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية أمر في غاية الصعوبة لأنها ستقتضي من كل الاطراف المعنية التخلي عن المواقف التي تتمسك بها بشدة اليوم . وإنني أدرك تماما الطبيعة المعقدة للغاية لمختلف الخيارات المطروحة أمامهم وأود أن أنتهز هذه الفرصة كيما أحث هذه الاطراف على أن تتحلى بالاعتدال وأن تغير مواقفها من أجل التفاوض بهدف التوصل إلى تسوية . وعلى كل طرف أن ينحي جانبا مشاعر الضغينة الناشئة عن الجور الذي تعرض له في السابق وأن يحاول أن يتفهم على نحو أفضل المصالح المشروعة والشكاوى المشروعة للطرف الآخر" .

وتود كولومبيا أن تناشد كل أعضاء المجلس ، ولاسيما أعضائه الدائمين ، المساعدة في تعبئة المجتمع الدولي بغية التشجيع على بدء عملية فعالة للتفاوض .

وإننا نؤيد بلا شرط كل الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل إعادة إحياء السعي إلى تسوية عادلة ودائمة واسعة النطاق ، فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها حماية مصالح الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني ومساعدتهما على العيش في سلم .

وإن كولومبيا ، بصفتها بلدا غير منحاز ، مقتنعة بأهمية الحوار فيما بين كل الاطراف من أجل التوصل إلى اتفاقات تيسر إحلال السلم . ونحن نشترك مع أعضاء مجلس الأمن من بلدان عدم الانحياز في هذا الوقت في تقديم مشروع قرار يتسم نصه بالاعتدال

للغاية ، فهو لا يتضمن سوى الآراء التي تم الإعراب عنها هنا ويتفادى الإشارة الى نقاط المواجهة . ولهذا ، فإننا نأمل أن يتسنى اعتماده بالإجماع اليوم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل كولومبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل نيكاراغوا وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد سيرانو كالديرا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بادئ ذي بدء ، اسمحوا لي أن اهنئكم ، سيدي الرئيس على توليكم منصب رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير . وإننا مقتنعون أن مهاراتكم الدبلوماسية وخبرتكم وحكمتكم ستسهم إسهاما إيجابيا في عمل هذا المجلس ، وخاصة فيما يتعلق بمعالجة البند الهام للغاية الذي هو قيد النظر الآن .

كما أود أن أهنئ السفير رجالي اسماعيل ، ممثل ماليزيا على الطريقة الممتازة التي أدار بها عمل المجلس خلال الشهر المنصرم .

يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى للنظر في الحالة الخطيرة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي بدأت تتدهور نتيجة القمع المتزايد الذي تمارسه سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين .

لقد تفاقم القمع والممارسات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى حد كبير وإن الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني لهو حقيقة باتت جلية حتى بالنسبة لأكثر الناس تشككا .

لقد دخلت انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الهيمنة الاسرائيلية عامها الثاني على الرغم من القمع الوحشي الذي تمارسه إسرائيل بغية تذليل إرادة الشعب الفلسطيني في النضال من أجل حقوقه المشروعة . وأصبحت هذه الانتفاضة نضالا من أجل التحرير ومثالا تحتذي به كل الشعوب التي تدافع عن حقوقها في تقرير المصير والاستقلال .

لقد أسفرت حملة القمع التي شنتها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة عن قتل المئات وجرح واعتقال الالاف من الاشخاص وتدمير عشرات المنازل وطرد مئات الفلسطينيين من أرضهم التي ولدوا فيها .

إن الممارسات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة لا تعد انتهاكا لابسط حقوق الانسان فحسب بل ولمبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة أيضا . وبالتالي ، يعتقد وفدي أن قيام مجلس الامن بإرغام اسرائيل على التقيد بالتزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بمقتضى أحكام اتفاقية جنيف الرابعة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في زمن الحرب يعد من الامور الملحة للغاية .

إننا لم نجتمع هنا اليوم كيما نسرد الاعمال التعسفية التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني فهذه الاعمال معروفة تماما لدى أعضاء المجلس وقد أدانها المجتمع الدولي بشدة .

لقد أتى وفد نيكاراغوا هنا اليوم آملا أن يتخذ مجلس الامن الخطوات الضرورية لحماية حياة الفلسطينيين وأمنهم وكرامتهم وممتلكاتهم في الاراضي المحتلة .

إن الاحداث التي جرت مؤخرا في الاراضي الفلسطينية المحتلة تتسم بخطورة بالغة ، وما لم يتم إيجاد حل لهذه المشكلة فإن معاناة الشعب الفلسطيني ستستمر . وليس بوسعنا أن نستمر في حرمان شعب كامل من حقه التاريخي في تقرير المصير ، وهو حق نالته شعوب أخرى بثمن باهظ في حالات كثيرة كما هي الحال في بلادي .

على المجلس أن يوجه رسالة واضحة مفادها أن الموقف الذي تتخذه اسرائيل في الوقت الحالي لن يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة وزيادة العنف ويعرض للخطر الحوار وإمكانيات إقرار السلم . ويجب على اسرائيل أن تسلم بأن الانتفاضة قوة جبارة يستخدمها الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل الحرية نتجت عن ٢١ عاما من الاحتلال العسكري الاسرائيلي ورفض شعب بأكمله للعيش في ذل وتحت سطوة التهديد .

ويجب على اسرائيل أن تعترف بأن الانتفاضة تمثل العزيمة الوطيدة لشعب يعارض القمع . وإذا أخذنا في الاعتبار الطابع السياسي الغالب لها ، وجدنا أن الحل يجب أن يكون حلا سياسيا ويجب أن يتضمن بالضرورة حوارا مع الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، أي منظمة التحرير الفلسطينية .

لقد دللت بعض التطورات الهامة المحددة الرغبة الصادقة لممثلي الشعب الفلسطيني في التوصل الى حل سياسي للمشكلة . وفي هذا المقام لابد أن نشير الى الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت بالجزائر من ١٢ الى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، والاعلانات التي اعتمدت فيما بعد في استكهولم وفي جنيف والتي تقبل قبولا تاما قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، فضلا عن قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧ .

لقد دللت منظمة التحرير الفلسطينية بوضوح على التزامها بالسلم والاعتدال . واعترفت بحق اسرائيل في الوجود ، طبقا لقرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧ ، كما دللت على استعدادها التام للاشتراك في الحوار والتفاوض . إن منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، قد فتحت المجال للحل السلمي لهذا النزاع ، ولابد لاسرائيل من مواجهة هذا التحدي التاريخي ورؤية الحقائق الجديدة . ولابد من إحلال الثقة وحسن النية محل المواجهة وهذا هو أملنا .

إن الاتجاه نحو التحسن في المناخ السياسي الدولي ، الذي بدا في احتمالات حل الكثير من المنازعات الاقليمية ، لا يبدو أنه وصل الى الشرق الاوسط بعد ، أو الى الاراضي الفلسطينية المحتلة التي لايزال يسودها الموت والدمار ، بالرغم من رغبة الاغلبية العظمى لاعضاء المجتمع الدولي .

إن هناك مبادرات عديدة تظهر في نطاق الامم المتحدة بغية التوصل الى تسوية سلمية لهذا النزاع ، وهي مبادرات تمثل مشاعر أغلبية اعضاء المجتمع الدولي . ولسوء الطالع فإن استجابة اسرائيل هي الصلف والمزيد من العدوان والإزدراء لهذه المبادرات . ويحظى موقفها بتأييد بعض البلدان القوية التي كان بوسعها ، إن

أرادت ، أن تضطلع بدور ايجابي هام في تسوية النزاع . ولنا أن نرى حسن نية هذه الأطراف .

ويود وفد بلدي أن يشير أيضا الى المناشدة التي تقدم بها السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في اجتماعات دورة الجمعية العامة هذه ، والتي عقدت في جنيف ، بشأن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط وتؤيد نيكاراغوا بالكامل هذه المناشدة ، وتطلب من مجلس الامن ، بناء على الاحكام الواردة في قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ ، أن ينظر في التدابير المطلوبة لعقد ذلك المؤتمر ، بما في ذلك تشكيل لجنة تحضيرية .

وختاما ، يود وفد بلدي الإعراب عن اعترافه الكامل بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين . إننا نناشد اسرائيل قبول عرض السلام والبدء في مفاوضات واقعية ستحظى دون شك بتأييد هذا المجلس وجميع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين ، وستفتح آفاقا جديدة للسلام والرفاهية في الشرق الأوسط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل نيكاراغوا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي ممثل الامارات العربية المتحدة . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة) : إنه لمن دواعي الغبطة لوفد بلادي أن يراكم تترأسون أعمال المجلس . ونحن على ثقة بأنكم بحكمتكم ومهارتكم ستقودون مداولاته الى النتائج المرجوة .

كما نتقدم بالشكر لسلفكم السيد رجالي اسماعيل مندوب ماليزيا الدائم على رئاسته وجهده البناء خلال الشهر المنصرم .

هناك بعض اللحظات التاريخية في حياة الشعوب حين يصبح الموت هو الامل الوحيد في الحياة . وهذا هو ما تعبر عنه انتفاضة الشعب الفلسطيني المستمرة منذ ١٤ شهرا تحت أقسى ظروف الكبت والتعذيب .

(السيد الشعالي ، الامارات العربية المتحدة)

إن للانتفاضة الفلسطينية دلائل عميقه . فهي أولا تعبير عن رفض الظلم الذي لحق ومازال يلحق بالشعب الفلسطيني على يد اسرائيل وأعوانها . وهي ثانيا تأكيد على تشبث هذا الشعب بالحياة والحرية . لكن الاهم من هذا وذاك أن هذه الانتفاضة هي صرخة في وجه الضمير الانساني المعاصر ، وتحد لانسانية الانسان المتحضر . حيث أصبحت الحيتان أولى بالرعاية والاهتمام من الضحايا البشرية التي تذبح يوميا على قاعدة التمييز العنصري ، وتحت سمع العالم وبصره .

إن الممارسات الاسرائيلية ليست بجديدة على هذا المجلس أو على الامم المتحدة في مختلف تنظيماتها ، وليست بجديدة على كل المتعاملين مع منطقة الشرق الاوسط أو العارفين بشؤونها .

إذا فالمشكلة ليست في نقص المعلومات حول الممارسات الاسرائيلية وليست فيما إذا كانت هذه الممارسات منافية للقواعد والاعراف والقوانين والقرارات الدولية . المشكلة هي هل ان هناك من يملك الشجاعة وخاصة من بعض الدول النافذة ليقول لاسرائيل : "كفى !" .

(السيد الشعالي ، الامارات العربية المتحدة)

لقد أحاط المتحدثون الذين سبقوني بجوانب المشكلة ، وخاصة فيما يتعلق بكشف الممارسات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين العزل ولا أريد أن أخوض هنا في تفاصيل ذلك .

ولكن الموضوع الاهم هو ماذا يستطيع مجلس الامن أن يفعل بعد هذه الفترة الزمنية من تدهور الاوضاع في الاراضي المحتلة . وبعد مرور عشرة أشهر على آخر اجتماع عقده المجلس لبحث هذه المشكلة ، وبعد أن ثبت للمجلس وللرأي العام العالمي عدم انصياع اسرائيل لقرارات هذا المجلس التي هي ملزمة حسب ميثاق الامم المتحدة .

هل سيقوم المجلس اليوم باضافة قرار جديد على قراراته السابقة غير المنفذة ؟ أم أنه سيضيف مشروع قرار الى المشاريع السابقة التي سقطت بفعل استخدام حق النقض من قبل عضو دائم أو أكثر ؟

والى متى ستبقى قضية هذا الشعب ومعاناته رهنا بسياسات ومصالح هذه الدولة العظمى أو تلك ؟

ان الانتفاضة الفلسطينية هي اجابة على سؤال عمره من عمر القضية الفلسطينية . ونرجو في هذه المرحلة بالذات أن ينهض المجلس بمسؤولياته ليس فقط في اتخاذ القرار المناسب ، ولكن في العمل على تطبيق ذلك القرار ، وهذا هو الاهم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الامارات العربية المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد كيرش (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أستهل ملاحظاتي بأن أعبر عن تقدير وفدي وإعجابه بالاسلوب الممتاز الذي مارستم به رئاسة مجلس الامن منذ بداية شهر شباط/فبراير ، وبالنسبة لكندا ، شعرنا بارتياح خاص إذ رأينا جهودكم تتكلل بالامس باتخاذ القرار ٦٣٢ (١٩٨٩) بالاجماع ، والذي بدأ رسميا العملية التي ستؤدي الى استقلال ناميبيا .

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بسلفكم في مقعد الرئاسة ، الممثل الدائم لماليزيا ، السيد اسماعيل رجالي ، الذي أدار باقتدار ونجاح مداولاتنا خلال شهر كانون الثاني/يناير .

(السيد كيرش ، كندا)

تتكلم كندا في هذه المناقشة بشأن الحالة في الاراضي المحتلة . لنعبر ، في آن واحد ، عن قلقنا العميق ازاء انتهاكات حقوق الانسان ، وعن أملنا القوي في أن تسهم مداولاتنا في هذا المحفل في احراز تقدم هام نحو الحل النهائي للصراع العربي الاسرائيلي .

وهذا ، من شأنه ، أن يتطلب ضبطا للنفس من كل الاطراف ، وادراك السياق الذي تقع فيه انتهاكات حقوق الانسان هذه . إن الشعور بعدم الامان يتخلل الصراع العربي الاسرائيلي ؛ فهناك خوف دائم من الاصابة أو الموت . وهذا من شأنه أن يقوض الثقة في كل جانب ، ويجعل المصالحة أمرا صعبا ، ويخلق الظروف التي تضاعف المصاعب بدلا من أن تخففها . ولا تبرر هذه الظروف انتهاكات حقوق الانسان ، ولكنها تكشف عن المشكلة الاساسية التي يجب حسمها .

وقد أعلنت حكومتي مرارا وتكرارا أنها تؤيد بعزم حق اسرائيل في الامن والاعتراف بها . وهذا الحق ليس موضع جدال في هذه المناقشة ، والحقيقة أن القيم المشتركة التي تقوم عليها الصداقة التاريخية التي تربط كندا بدولة اسرائيل هي التي تدفع حكومتي الى أن تعبر عن قلقها العميق ازاء الاستمرار في انتهاك حقوق الانسان للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ، وقد تم توثيق هذه الانتهاكات بشيء من الجدية والشعور بالالم خلال العام الماضي في تقارير الامين العام ، واللجنة الدولية للصليب الاحمر ، ووكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى . وقد تحدث هذه الانتهاكات ، وما تزال تتحدى قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن التي اشتركت فيها بلادي ، ولاسيما قرارات مجلس الامن ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) .

وبالنسبة لكندا والكنديين فإن الاعتقاد الراسخ بالكرامة الاصيلة لكل كائن بشري تحرك تعاملنا مع الحالة في الاراضي التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . كما يؤشر في نهجنا رغبتنا في أن نرى احترام كل الاطراف للقانون الدولي الذي نتمسك به .

وكندا ، من جانبها ، باعتبارها من الاطراف المتعاقدين لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في زمن الحرب ، قد أكدت دائما لاسرائيل ، وهي طرف من الاطراف المتعاقدة ، الحاجة الى تطبيق كل أحكام الاتفاقية في الاراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ . وتدعو كندا اسرائيل اليوم ، مرة أخرى ، أن تفعل هذا ، وأن تنفذ وثيقة أساسية من وثائق القانون الدولي الانساني .

وتشعر كندا بقلق شديد لاتخاذ تدابير معينة من جانب السلطات الاسرائيلية مؤخرا ، ولاسيما استخدام الطلقات المعدنية البلاستيكية الغلاف ، والتي تسببت في زيادة كبيرة في الوفيات والاصابات الخطيرة ، والتي لا تتعلق بالقدر الكافي من القوة للمساعدة في حفظ النظام . كما أننا لا نقبل الإبعاد غير القانوني من جانب السلطات الاسرائيلية للفلسطينيين من الاراضي المحتلة . وقد وجهنا النصح الى حكومة اسرائيل في عدد من المناسبات .

وقد علمنا بسرور باطلاق سراح فيصل الحسيني مؤخرا ، من بين مجموعة أطلقت سراحها ، ونأمل أن تسهم هذه الخطوة وخطوات مماثلة في خلق المناخ الذي يشجع على اجراء الحوار . وهذا الحوار ضروري اذا أريد وضع حد للاحتلال العسكري للضفة الغربية وقطاع غزة ، واذا أريد اقرار السلام في هذه المنطقة المضطربة من العالم .

وختاما ، هل لي أن أعبر عن أملي في أن تؤدي هذه المناقشة الى خلق مناخ تعزز فيه فرص السلام في المنطقة ، ويمكن أن يبدأ فيه الحوار بين كل الاطراف المعنية . ان تحقيق سلم عادل وشامل في الصراع العربي الاسرائيلي هو تراث للمستقبل نفخر به جميعنا ولاسيما سكان المنطقة .

الرئيس ((ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في اجتماع رسمي للمجلس خلال هذا الشهر ، أود ، سيدي الرئيس ، أن أكرر تهانئي لكم على توليكم ، بصفتكم ممثلا لنيبال ، منصب رئاسة هذا المجلس الذي أبديتم فيه كل جدارة حتى الآن .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا كيما أعرب للسيد اسماعيل رجالي عن امتناننا لقيامه بمهام رئاسة المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير .

تشعر حكومة فرنسا بقلق عميق إزاء تدهور الحالة في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة . ولقد تجسد تصاعد القمع في الاسابيع الماضية في ازدياد عدد القتلى والجرحى بما في ذلك الفتيان والاطفال الصغار . وتبرر التطورات الاخيرة هذه قلق المجتمع الدولي الذي نعرب عنه اليوم والذي يشير إليه مشروع القرار المعروض علينا .

إن انتفاضة الشباب الفلسطيني لا تزال مستمرة منذ أكثر من عام مما أدى إلى زيادة الخسائر في الأرواح والممتلكات . ولا يمكن أن يظل مجلسنا صامتا إزاء هذه الاحداث المفجعة التي تشهد على ارادة شعب بأن يؤكد هويته الوطنية وينهي الاحتلال وعلى تصميمه على أن يضطلع بالمسؤولية عن مستقبله .

إن فرنسا ما فتئت تشجب العنف الذي لا يمكن إلّا أن يؤدي إلى زيادة مشاعر اليأس والاستياء لدى الشعبين اللذين يحتاجان إلى العيش معا . ولقد أتيحت الفرصة لفرنسا باستمرار للاتصال بالسلطات الاسرائيلية ومختلف الهيئات من أجل أن يطبق القانون والعدالة في نهاية المطاف . ومرة أخرى ، تناشد حكومة فرنسا اسرائيل بأن تضمن حماية سكان الأراضي المحتلة وتكفل سلامتهم بموجب الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي على السلطة القائمة بالاحتلال .

وإننا جميعا في هذا المجلس مقتنعون بأن الحالة الراهنة ، التي تتفاقم يوما بعد يوم ، لا يمكن قبولها بعد . لقد ظهرت في الآونة الاخيرة بارقة أمل في تحقيق

السلم ، وينبغي لنا أن نتمسك بها . إن لاسرائيل الحق في العيش داخل حدود آمنة معترف بها ، كما أن للشعب الفلسطيني الحق في أن يحصل على دولة وأرض وأن يقيم في هذه الأرض تنظيما وفقا للهياكل التي يختارها . وترى فرنسا أن المجتمع الدولي يضطلع بدور في هذا الشأن وأنه في موقف يتيح له تعزيز إجراء الحوار بين الأطراف المعنية مباشرة . ولهذا ، تعتقد حكومة فرنسا أنه من الأهمية الملحة أن يجري الإعداد لعقد مؤتمر دولي تشارك فيه كل الأطراف المعنية والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن . فقد حان الوقت كيما يؤيد أعضاء المجتمع الدولي ، ولاسيما مجلسنا ، السلم في الشرق الأوسط الذي سيتيح للجميع أفضل ضمان للبقاء والأمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لنيبال .

أود أن أستهل كلمتي بالاشادة بالسفير اسماعيل رجالي ، ممثل ماليزيا على المهارة والجدارة اللتين أدار بهما أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم . لقد استفدتُ كثيرا من مشورته .

لقد وضعت انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ قضية فلسطين في منظورها السليم أمام المجتمع الدولي . ودخلت الانتفاضة الآن شهرها الرابع عشر وليس ثمة ما يدل على أنها ستخمد . وقد لجأت اسرائيل ، الدولة القائمة بالاحتلال ، في مواجهة هذا التحدي التلقائي إلى تدابير قمعية تعسفية . ولا يمكن تبرير التدمير المنهجي للأرواح والممتلكات والاصابات بجروح خطيرة والاعتقالات الواسعة النطاق والقسر الاقتصادي واستعمال القوة دون رادع بحجة الحاجة إلى الحفاظ على القانون والنظام .

لقد بينت نيبال مرارا للسلطات الاسرائيلية أن أسلوبها في معالجة الانتفاضة لا يتفق مع القانون أو العدالة . وتقع على عاتق اسرائيل ، بصفتها الدولة القائمة بالاحتلال ، التزامات أساسية بمقتضى القانون الدولي ويجب عليها أن تتقيد بهذه المسؤوليات دون تحفظ .

ويجب بادئ ذي بدء أن تحترم اسرائيل أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب . ولقد أكد مجلس الأمن مرارا انطباق أحكام هذه الاتفاقية على الأراضي المحتلة ولا يمكن تبرير تحدي اسرائيل لمقررات المجلس .

إن تطبيق أحكام هذه الاتفاقية من شأنه أن يساعد في إنهاء دورة العنف في الأراضي المحتلة . ولا يمكن للتدابير قصيرة الأجل لضمان سلامة السكان الفلسطينيين وأمنهم أن تكون بديلا للحل السياسي للمشكلة . فمن الضروري معالجة المسألة الكامنة وراء الاضطرابات في جوهرها .

ومن الواضح بشكل لا لبس فيه أن الشعب الفلسطيني يعارض بشدة العيش تحت الاحتلال الاسرائيلي المستمر . وتمثل الانتفاضة نضال شعب من أجل تقرير المصير والهوية الوطنية المستقلة . ولا يمكن لأي تدبير طارئ أن يغير هذه الحقيقة . وبالمثل ، لا يمكن أن تكلل أية مبادرة تتجاهل المطامح المشروعة للشعب الفلسطيني بالنجاح . ولذلك ، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار رفض اسرائيل الاعتراف بهذا التوافق الدولي في الآراء . ولن يؤدي الموقف السلبي هذا إلاّ إلى زيادة العنف وإدامته وبالتالي إلى زيادة المعاناة الإنسانية . وكلما طال أمد المأساة ازدادت معاناة الفلسطينيين والاسرائيليين على حد سواء .

لقد اقترح مجلس الامن في مناسبات عديدة في الماضي تدابير ملموسة للتسوية السياسية للمشكلة . ونيبال تؤيد تلك المقترحات ، لانها تتفق مع مفهومنا للسلام الشامل الدائم في الشرق الاوسط . ونحن نرى تماما أن السلام الشامل الدائم في المنطقة يجب أن يرتكز على ثلاثة مقومات أساسية : انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، بما في ذلك الحق في ان تكون له دولته ، والاعتراف بحق كل دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة بعيدة عن أي تهديدات أو أعمال عنف .

لقد حدثت بعض التطورات الايجابية نحو السلام مؤخرا . ومما له أهمية كبرى مبادرة السلام التي طرحها الرئيس ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية . ونحن نعلق أيضا أهمية كبرى على قرار حكومة الولايات المتحدة بفتح حوار مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية .

ونيبال تتشاطر وتؤيد الآراء التي أعرب عنها من حول هذه الطاولة بأن عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة تشارك فيه جميع أطراف النزاع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، سيكون مفيدا في هذه المرحلة لبدء العملية في إطار قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لاحلال سلام عادل ودائم في المنطقة . ومن الواضح أن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر . ونيبال مستعدة لتقديم كل تعاون ممكن إلى الامين العام في جهده المستمر لتسهيل عقد المؤتمر الدولي . ويحدونا أمل وطيد في أن يتخذ مجلس الامن خطوات عاجلة لانهاء التوقف وبدء عملية سلام في الشرق الاوسط .

والآن ، استأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الامن .

أفهم أن المجلس مستعد لبدء التصويت على مشروع القرار المعروض عليه . وما لم أسمع اعتراضا ، ساطرح مشروع القرار للتصويت . نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

أعطي الكلمة الآن لاعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد أوكون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم عن رضا وفد بلادي إذ أراكم تترأسون جلساتنا . إن مهارتكم الدبلوماسية وفطنتكم المعروفة قد سبقتاكم إلى مقعد الرئاسة . وقد أظهرتم بالفعل هذه المهارة وهذه الفطنة والحكمة في قيادة مداولاتنا حتى الآن .

أود أيضا أن انتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للسفير اسماعيل رجالي ممثل ماليزيا لجهوده الكبيرة باسم المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير .

إن حكومة بلادي ترى أنه من الضروري التصويت ضد مشروع القرار المعروض علينا . عند النظر في مشروع القرار هذا ، ان السؤال الاساسي الذي ينبغي لاعضاء مجلس الامن أن يطرحوه على أنفسهم هو : هل اعتماده سيحسن آفاق السلام في المنطقة ؟ هل سيسهم في جهود تهيئة الثقة والتفاهم بين الاطراف المعنية ويقرب بينهما في مفاوضات مباشرة تؤدي إلى تسوية أو أنه لن يؤدي إلا إلى زيادة البعد بين الاطراف ؟

كما يدرك جميع أعضاء المجلس لا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق كبير بشأن الاحداث الجارية في الاراضي المحتلة . ولا نزال منخرطين بشكل نشط في جهود دبلوماسية للقضاء على التوترات هناك وخفض مستوى العنف المثير للانزعاج . ولا نزال نحث على ضبط النفس لدى جميع الاطراف وقد شجبنا أعمال العنف من جميع الدوائر .

إن شواغلنا فيما يتعلق بحالة حقوق الانسان في الاراضي المحتلة معروفة . وكما ذكرت الولايات المتحدة بشكل متكرر ، فإن موقفنا هو أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الاراضي المحتلة وأن على اسرائيل التزاما بالامتثال لها . وقد أوضحنا لحكومة اسرائيل معارضتنا لبعض الممارسات الاسرائيلية ، وعلى سبيل المثال ، طرد السكان الفلسطينيين ، والعقوبات الجماعية ، واستخدام طلقات الرصاص الحية في الحالات التي لا يكون فيها تهديد للارواح .

ومع هذا ، وكما أشارت دائما الولايات المتحدة ، فإن الممارسات الاسرائيلية في الاراضي لا يمكن أن ينظر إليها في فراغ . واسرائيل - بوصفها دولة قائمة

بالاحتلال - عليها مسؤولية معترف بها بموجب القانون الدولي عن حفظ النظام والأمن في الأراضي . وهذه المهمة الكبيرة أصبحت أكثر صعوبة في العام الماضي عندما زادت الانتفاضة الفلسطينية حدة التوتر وفاقمت المواجهات . وإن أعمال العنف التي يقوم بها الفلسطينيون ضد الجنود والمدنيين الاسرائيليين أصبحت أمرا مألوفا ، ولا يزال الاسرائيليون في المنطقة يتعرضون لأعمال إشارة مستمرة ، تتضمن في بعض الحالات حالات تتهدد فيها الحياة .

إن مشروع القرار المعروض على المجلس معيب . فهو إذ ينتقد السياسات والممارسات الاسرائيلية بشدة ، لا يراعي بالشكل الكافي الاطار الذي تقع فيه أو تجاوزات الطرف الآخر . إن أعمال العنف التي يرتكبها الفلسطينيون- وبشكل لا يقل عن الأعمال التي يرتكبها الاسرائيليون - لا يمكن السكوت عنها ولا يمكن تهيئة مناخ مؤات لاجراء المفاوضات والتوفيق إلا بتقليل سفك الدماء .

من الواضح أن الوضع الراهن في الأراضي غير مقبول . إن الحالة غير مستقرة ويجب مواجهتها . والسؤال هو ما هي أفضل طريقة لمواجهة المشكلة . لقد ظل حجر الأساس في السياسة الامريكية في الشرق الأوسط طوال السنوات هو اقتناعنا الصارم بأن الحالة في الأراضي المحتلة لا يمكن حلها إلا في اطار تسوية تفاوضية شاملة للنزاع العربي الاسرائيلي استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ولابد أن تراعي هذه التسوية أمن دولة اسرائيل وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة على حد سواء .

واتخاذ قرارات مثل هذا المعروض علينا الآن ليس الحل . لقد أوضح وفد بلادي خلال مشاوراتنا موقف الولايات المتحدة بشأن هذا الأمر وطرح اقتراحات لتحقيق التوازن المطلوب . إن المسائل المشحونة بالعواطف والمعقدة ذات الشأن لا يمكن أن يحلها الغير في نيويورك ، ولا يمكن أن يحلها إلا الأطراف نفسها في المنطقة . وإذا كان لمجلس الأمن أن يضطلع بدور ايجابي في هذه العملية ، فلن يكون هذا عن طريق اتخاذ قرارات غير متوازنة تنتقد أعمال جانب واحد في النزاع . ولكن ، بدلا من ذلك ، ينبغي لهذه الهيئة أن تستغل هيبتها وسلطتها للحث على التصالح والتفاهم المتبادل ، مع

(السيد أوكون ، الولايات المتحدة الامريكية)

استنكار العنف من جميع الجوانب باعتباره شيئا غير مقبول . وهذه هي طريقة الاسهام بشكل حقيقي في إحلال السلام . ونحن ندعو الاعضاء إلى مواجهة هذا التحدي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ليس هناك متكلمون آخرون يرغبون في الادلاء ببيانات قبل التصويت . لذلك سيصوت المجلس على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/20463 .

أجري تصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، البرازيل ، الجزائر ، السنغال ، الصين ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، كولومبيا ، ماليزيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيبال ، يوغوسلافيا .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : لا أحد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يلي نتيجة التصويت : ١٤ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد ولم يمتنع أحد عن التصويت . لم يعتمد مشروع القرار نتيجة التصويت السلبي لأحد الاعضاء الدائمين في مجلس الامن .

أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة الذي طلب الادلاء ببيان بعد التصويت .

السير تيكيل (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مشروع القرار الذي نظر فيه المجلس لتوه يستخدم لغة معينة يصف بها الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وانتهز هذه الفرصة لكي أقول أن تصويتنا لصالح مشروع القرار لا يعني أي تغيير في موقفنا إزاء مركز هذه الاراضي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ممثل فلسطين طلب الإدلاء ببيان ، وأعطيه الكلمة .

السيد القدوة (فلسطين) : شكرا سيدي الرئيس . أجد لزاما علي أن أتقدم بالشكر لكافة السادة مندوبي الدول الاعضاء الذين شاركوا في مناقشات هذا المجلس والذين عبروا عن مواقف واضحة ضد ممارسات سلطة الاحتلال ومع شعبنا في الاراضي الفلسطينية المحتلة وكذلك دعما لمحاولات التوصل الى سلام في الشرق الاوسط . اننا نقدر هذه المواقف واصحابها تقديرا عاليا ونعتقد أن لها تاثيرا مفيدا . كذلك فإننا نتقدم بالشكر الى دول عدم الانحياز الاعضاء في المجلس على ما بذلته من جهود من أجل قيام المجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص الوضع في الاراضي المحتلة ، وعلى تقدمهم بمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/20463 .

اننا نتقدم بالشكر أيضا الى كافة الدول الاعضاء الذين صوتوا الى جانب مشروع القرار ، وأيضا على ما بذلوه من جهود من أجل التوصل الى إجماع داخل هذا المجلس .

لقد بذلنا بالتعاون مع العديد من أعضاء المجلس مجهودات كبيرة من أجل التوصل الى صياغات مقبولة للجميع لتضمينها مشروع القرار ، وذلك من أجل تمكين المجلس من الاضطلاع بمهامها ، وحفظا لارواح شعبنا داخل الارض الفلسطينية المحتلة ، وكذلك تسهيلا للخطوات القادمة المنتظرة من قبل المجلس على طريق العمل من أجل تحقيق تسوية سياسية دائمة وشاملة في الشرق الاوسط . وتعاطينا بالتالي مع أعمال المجلس بقدر عال من المسؤولية والمرونة وبروح إيجابية .

إلا أن موقفنا هذا ، وكذلك المواقف الواضحة التي عبر هنها العديد من الدول ، لم يمنع النتيجة المؤسفة التي توصل لها المجلس عندما قام وفد الولايات المتحدة

(السيد القدوة ، فلسطين)

بالخروج عن الإجماع واستخدام حق النقض ضد مشروع القرار ، وهو ما منع المجلس من التعاطي من الوضع الخطير في الارض الفلسطينية المحتلة ومن القيام بالواجبات الملقاة على عاتقه .

اننا نسجل هنا بكل أسف اننا لم نستلم أية ملاحظات محددة أو اعتراضات أو اقتراحات حول نص مشروع القرار من قبل الولايات المتحدة إلا في اللحظات الاخيرة . وما استلمناه في اللحظات الاخيرة يمثل موقفا غير متوازن في رأينا .

إننا في الوقت الذي لا نستطيع فيه أن نفهم موقف الولايات المتحدة اليوم نتيجة العديد من الحقائق من بينها موقفها المعلن بالنسبة للوضع في الارض المحتلة بما في ذلك تقرير وزارة الخارجية حول انتهاكات حقوق الانسان في تلك الاراضي المحتلة . في هذا الوقت ، فإننا نأمل باخلاص ألا يقود موقفها هذا ، في إطار المجلس ، الى مزيد من تدهور الوضع الخطير في الارض الفلسطينية المحتلة ، منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وألا يشجع هذا الموقف سلطة الاحتلال على مزيد من إجراءات القمع ضد شعبنا هناك ، وعلى الاستمرار في تجاهل القانون الدولي ، بخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، وكذلك تجاهل القرارات السابقة للمجلس .

إن احترامنا لهذا المجلس وثقتنا به مازالا كبيرين . ونحن نأمل أن يتمكن المجلس من التعاطي مع الوضع بشكل أكثر فعالية في المرات القادمة . اننا في الوقت الذي نكرر فيه شكرنا لاعضاء المجلس الذين صوتوا الى جانب مشروع القرار لا يفوتنا أن نتقدم بشكر خاص لكم ، سيدي الرئيس ، على ما بذلتموه من جهود حكيمة وفعالة خلال قيادتكم للمجلس أثناء نظره للوضع في الارض المحتلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون على القائمة في هذه الجلسة . وبهذا يكون مجلس الامن قد انتهى من المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠